

إدارة وتقسيم المدن الجزائرية خلال فترة الاحتلال الفرنسي -مدينة قلمة أنموذجا-

1870-1830 من خلال وثائق تنشر أول مرة

La gestion et le partage des villes algériennes pendant la
période de l'occupation française - la ville de Guelma comme
modèle -
1870-1830 à travers des documents publiés pour la première
fois

فركوس ياسر

جامعة 8 ماي 1945 قلمة (الجزائر)

yasser.ferk@hotmail.fr

تاريخ القبول: 2022../.05../.21

تاريخ الاستلام: 2022../.02../28

الملخص:

بعد يومين من الاحتلال الفرنسي للجزائر قام الجنرال بورمون بتشكيل لجنة حكومية حيث أسندت رئاستها الي مقتصد في الجيش ، كانت مهمة هذه تسيير شؤون المدينة و المؤسسات ، كما أسس الإدارة الولائية للمدن الساحلية الثلاث وأسندها ، لمقتصد و نواب مدنيين له، حيث يخضع لسلطتهم المباشرة هيئة ولائية كانت هذه الهيئة مكلفة بالحالة المدنية ، و قد عثرنا علي بعض الوثائق المهمة التي لم تنشر من قبل حول التقسيم و إدارة الجزائر عامة و منطقة قلمة خاصة و تتعلق بالتسيير الفرنسي للمنطقة و الأوامر الملكية و التنظيمات ، كما تهدف هذه الدراسة إلي تبيان النمط الإداري الاستعماري الفرنسي- آنذاك- في الجزائر و كيف استطاع فترة الحكم العسكري منذ 1830 إلي 1870 أن يرسم الجزائر إداريا و يقسمها جغرافيا ليحكم السيطرة عليها تارة و يقضي علي النظام القبلي و نفوذ الزعامات تارة أخرى التي اعتمد عليها كذلك لبسط سلطانه.

لذلك كان لابد أن نطرح التساؤل التالي : إلي أي مدى سعت الإدارة الاستعمارية في تحقيق تقسيم جغرافية الجزائر و إدارتها فترة الاحتلال من 1830م إلي غاية 1870م ؟ وكيف نشأت هذه الإدارة الاستعمارية و كيف تطورت؟.

كلمات مفتاحية: الاستعماري الفرنسي، الجزائر ، الادارة ، قلمة ، تقسيم.

Abstract:

Two days after the French occupation of Algeria, General Bormon formed a governmental committee whose presidency was entrusted to frugalin the army. Wilaya This body was in charge of civil status and we found some important documents that had not been published before about the division and administration of Algeria in general and the region of Guelma in particular, and related to the French administration of the region and royal orders and regulations This study also aims to show the French colonial administrative pattern in Algeria and how the period of military rule 1830-1870 managed to draw Algeria administratively and divide it geographically to rule over it at times and to eliminate the tribal system and the influence of the leaders at other times that relied on it as well to extend his dominion. we had to ask the following question: To what extent did the colonial administration strive to achieve the division of the geography of Algeria and its administration during the occupation period 1830- 1870?, How did this colonial administration arise and how did it develop?

Keywords:

Algeria, Guelma, Division, The French colonial, Administration.

مقدمة:

بدأت الإدارة المدنية بداية الاحتلال تمهيدا للاستيطان و بدأ تقسيم الأرض الجزائرية إلى مناطق عسكرية بحتة، أي يقطنها الأهالي و فوق رؤوسهم سيف الاستعمار، و مناطق مختلطة يقطنها الأهالي بنسبة كبيرة و فيها المعمرون الغزاة و هناك كان التمييز العنصري هو القانون السائد حيث يسخر الأهالي بقوة الحديد و النار للاحتلال و لمصالح الأوروبيين، في حين أن مناطق أخرى محرومة على الأهالي هي مناطق مدنية خاصة بالمهجرات الأوروبية و فيها يخضع سكانها للنظام المدني. و قد ترسخ النظام المدني خاصة بعد سقوط عرش الملك لويس-فيليب. و إن كان هذا التقسيم قد سطر على المدن الساحلية الثلاث لكن منطقة قلمة لم تكن بمعزل عن هذه التنظيمات و التقسيمات و في هذا الصدد عثرنا على وثائق مهمة لم تنشر من قبل حول التقسيم الفرنسي الإداري لجغرافية هذه المنطقة و إحلال النظام المدني و العسكري معا ، و قد اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي و التحليلي لسرد الأحداث و تحليلها كما أرخت و على هذا الأساس كان لابد من طرح إشكالية هذا الموضوع و هي: فيما تمثلت شكل الإدارة الاستعمارية في إدارة و تقسيم المدن الجزائرية عامة و منطقة قلمة خاصة ؟، و كيف تطورت؟

1. تقسيم الجغرافي للجزائر بداية الاحتلال:

يعتبر المارشال فالي أول مهندس إداري استعماري و رابع حاكم عام لما كان يسمى بـ "الممتلكات الفرنسية في شمال إفريقيا" التي استحدثت بمقتضى الأمر الملكي الصادر في 1834/07/22 تولى منصب الحاكم العام بالنيابة بعد مقتل سلفه "Damrémont" " دامرمون" عام 1837 م، أثناء الحملة الفرنسية الثانية على مدينة قسنطينة، ثم عين بصفة نهائية حاكما عاما على الجزائر في الفاتح من ديسمبر من نفس السنة، حيث قسم البلاد إلى ثلاث مناطق إدارية و بدأت الإدارة المدنية بداية الاحتلال تمهيدا للاستيطان و بدأ تقسيم الأرض الجزائرية إلى : كالتالي

1.1 المناطق الساحلية :

و تشمل المدن و الأراضي الجزائرية المتاخمة للبحر الأبيض المتوسط، و تطبق فيها قوانين الإدارة المدنية السائدة في فرنسا، لأن هذه المدن يسكنها الأوروبيون بكثافة. وهذه المناطق ستقام فيها بلديات مدنية تامة الصلاحيات .

2.1 المناطق المختلطة :

و هي المناطق التي تضم الأوروبيين و الجزائريين، فالطائفة الأولى تشكل أقلية و تخضع للقوانين المدنية الفرنسية، أما الطائفة الثانية فتشكل أغلبية و تخضع للقوانين العسكرية. و هذه المناطق ستقام فيها بلديات مختلفة .

3.1 المناطق العسكرية :

و هي المناطق التي يسكنها الأهالي، و هي خاضعة عسكريا للسلطات الفرنسية. و قد فضل المارشال فالي أن تحافظ هذه المناطق على الأنظمة التي كانت سائدة قبل الاحتلال أي الأنظمة العثمانية. و في هذا الإطار، فقد تم تقسيمها إلى ست مقاطعات إدارية و على رأس

كل مقاطعة رئيس. كما تم تقسيم المقاطعة إلى دوائر، و الدائرة تضم عددا من القبائل. و يعين على رأس كل دائرة شيخ، تنحصر مهمته المركزية في حفظ النظام و جباية الضرائب. و هذه المناطق ستشكل فيها ما يسمى بالبلديات الأهلية.

2. نشأة الإدارة المدنية:

كان ذلك بمقتضى مرسوم مؤرخ في 22 جولية 1830، الذي نص على نشأة المقتصدية المدنية، حيث تم تحديد و طائف المقتصد المدني بمقتضى مرسوم مؤرخ في فاتح سبتمبر من نفس السنة، إذ جعل هذا المقتصد يخضع لأوامر الحاكم العام في كل ما يتعلق بالإدارة المدنية من مختلف جوانبها، بحيث تكون على منوال الولاية بفرنسا، فيما عدا ما يتعلق بالميدان العمومي، فقد أسندت وظائفه إلى مدير المالية. كما تم تعيين نائبين مقتصدتين يخضعان للمقتصد المدني، و احد في مدينة وهران، و الآخر في عنابة. كما تم تعيين محافظين مدنيين واحد بمستغانم و الآخر ببجاية، حيث تم تكليفهما بتسيير المصالح الإدارية مؤقتا¹.

أما الإدارة الولائية للمدن الساحلية الثلاث، فقد أسندت للمقتصد و نواب مدنيين له، حيث يخضع لسلطتهم المباشرة هيئة ولائية تتكون من شيخ البلدية و نائب له فرنسي، و نائب مسلم، و حسب الأماكن من نائب يهودي و مستشارين ولائيين، أما المستشارون فقد كانوا من عناصر فرنسية و أهلية بعدد يحدده الحاكم العام .

و كانت هذه الهيئة مكلفة بالوظائف التي تتعلق بالحالة المدنية و كل الوظائف الأخرى الولائية و بالشرطة. و كان وزير الحرية هو الذي يعين رئيس بلدية الجزائر العاصمة، في حين أن رؤساء بلديات المدن الأخرى و الهيئات الولائية كان يتم اختيارها من طرف الحاكم العام "من بين أعيان سكان كل مدينة الذين كانوا يتولون مسائل تتعلق بالأوقاف و بالمساجد، و بالرغم من الوعود الفرنسية في وثيقة الجنرال بورمون التي يتعهد فيها باحترام فرنسا لتلك الوعود، فإنها كانت وعودا كاذبة ناكثة للعهد، و تلك هي وصمة عار في جبين فرنسا إلى الأبد².

لقد اشتغل حمدان خوجة عضوا في بلدية الجزائر في عهد الاحتلال و في اللجنة التي عهدت إليها مهمة تعويض الأشخاص الذين هدمت ممتلكاتهم لفائدة ما يسميه المختل "المصلحة العامة". و يذكر محمد العربي الزبيري في مقدمة ترجمته لكتاب "المرأة" لصاحبه حمدان أن هذا الأخير كان "قد أجبر (على هذه الوظيفة) و لم يقبل إلا لأنه لم يكن بإمكانه أن يرفض ولأنه .. اتهم بأنه يرغب في عودة الأتراك و لا يرضى بأية وظيفة في ظل الحكومة الفرنسية"³.

3. الاستيطان بعد سقوط عرش الملك لويس فيليب:

منذ سنة 1845 م إلى غاية عام 1850 م كان تكاثر الهجرات الأوروبية بشكل ملحوظ و كذا بناء المستعمرات الفلاحية بالقطر الجزائري عامة. كما كان سقوط عرش لويس فيليب عام 1848 م بفرنسا، قد زاد من تلك الهجرات. و فعلا فقد سجل هذا التكاثر منذ

¹ CH. A. Julien : Histoire de l'Algérie contemporaine (1821 – 1871), Paris 1964, p. 116.

² Idem., p. 117.

³ حمدان خوجة: المرأة، تقديم و تعريب و تحقيق محمد العربي الزبيري. الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر 1975. ص. 34.

31ديسمبر عام 1846 م إلى غاية 31 ديسمبر 1850 م ارتفاع عدد الأوربيين من 11.507 معمرا إلى 24.672 ليصل هذا العدد في 31 ديسمبر سنة 1850 م إلى 27.382 معمرا ليصبح هذا الرقم 33.979 في 31 ديسمبر من عام 1856م¹.

لقد كان ضباط المكاتب العربية يشجعون الهجرات الأوربية و تشييد القرى الفلاحية، حيث تأسست حوالي 56 قرية و ذلك ما بين سنتي 1853 م و 1859. و قد لجأ الحاكم العام - آنذاك - "زندن" إلى المطالبة من الأهالي "ترك الأراضي التي لا يحتاجونها إلى الدومان (أملاك الدولة) و بالمقابل فإن الدولة تعترف لهم بحق الملكية الفردية أو الجماعية للأراضي التي ترغب تركها لهم"².

ولكن أي حق في الملكية يتكلم عنه هذا الحاكم الاستعماري و على أي أرض يعترف بها و قد سلب هذا الحق و جرد الأهالي من أراضيهم! و نتيجة لهذا السلب و هذا النهب، كانت قبائل كثيرة تنور و تقاوم من أجل سيادتها و كرامتها و المحافظة على أرضها. كما كان لهذا الاستيطان الجهنمي نتائج أخرى وخيمة على القبائل، خاصة منها الهجرة نحو القطر التونسي، حيث هاجرت على سبيل المثال عائلة من بني مهانة نتيجة الطرد. و لم تكن الثورات أو الهجرات - فقط - بل كان إلى جانبها كذلك الحرائق للغابات كوسيلة للاحتجاج³.

و هكذا كان الاستيطان بتأييد ودعم من النظام العسكري قد بلغ أوجه إلى غاية عام 1860 م، و لم تترك المخططات الاستيطانية بالشرق الجزائري سوى المناطق الجبلية لبلاد القبائل و الأوراس. أما في منطقة قلمة فقد فقدت كثير من القبائل من 40 إلى 85% من أراضيها، في حين تحول سكان الحضر إلى البدو. و أصبح الأهالي - كما عبر عن ذلك أحد الضباط "لاباسيت" - (Lapasset) "تحت رحمة البؤس الرهيب" و استمر الكثير منهم في الهجرة نحو الأراضي التونسية. و لم يبد - فقط - المعمرون عدم اكتراثهم التام لبؤس الأهالي، بل كانوا فوق ذلك يحتجون ضد عدم كفاية الإجراءات المانحة لهم حقوق الاستيطان والامتيازات الأخرى⁴.

و لقد عبر المعمرون عن أبشع مظهر من مظاهر حب الذات و السطو على حقوق الناس بالسلب و النهب و بكل الوسائل الجشعة و اللاإنسانية بتاريخ 12 جويلية عام 1861. بجريرة "السايبوس": "حسب اعتقادنا نحن، فلا يوجد بأفريقيا سوى مصلحة واحدة محترمة هي مصلحة المعمر، هي مصلحتنا و لا يوجد سوى حق واحد جدي هو حقنا..."⁵.

و كان لهذا السلوك الظالم أن أحدث اضطرابات أخرى خطيرة في أوساط القبائل و حتى المكاتب العربية التي قد ساندت و أيدت الاستيطان لأن ضباطها كانوا يرون في تلك السياسة وسيلة لتعزيز الاحتلال، فصارت منذ ذلك الحين "ضد النهب القوي" و ضد المعمرين الذين يسعون إلى امتلاك أكبر قدر ممكن من أراضي القبائل حيث تم انتقال حوالي 75.000 هكتارا بشرق البلاد في أواخر عام 1857-كما أشار إلى ذلك مكتب قسنطينة- إلى المصالح المدنية و انتقل إثرها الأهالي القاطنون بها تحت أوامر المكتب العربي الولائي⁶.

¹ فرκος صالح: إدارة المكاتب العربية و الاحتلال الفرنسي للجزائر البصائر الجديدة للنشر و التوزيع، ط 1، 2013، ص. 162.

² CH.R Agéron. Histoire de l'Algérie Contemporaine. (1830-1873)Paris1974.. p. 27.

³ المرجع نفسه، ص. 163.

⁴ CH.A.Julien. Histoire de l'Algérie Contemporaine. Op.cit.. pp. 405 - 406.

⁵ Idem.. p. 406.

⁶ المرجع نفسه، ص. 164.

هذا بالإضافة إلى أن المعمرين كانوا يسعون لتكسير الحاجز الذي يقف عائقا ضد تقدمهم في الإقليم العسكري بهدف الحصول على أملاك عقارية فسيحة و تحقيق أرباح كبيرة، حيث تحولت الأرض الجزائرية إلى شيء عقاري أو تجاري أكثر مما كانت عليه ذات قيمة استغلالية¹. وهكذا و نتيجة لاتساع الأقاليم المدنية في كامل أنحاء البلاد، بدأ يشعر ضباط المكاتب العربية و النظام العسكري بشكل عام أن سيادتهم على الأهالي و كذا على مؤسسات القطر، أخذت تسير نحو التلاشي و الزوال أمام مطالب المعمرين بالحرية في حكم البلاد. و من هنا يبدأ الصراع و تبدأ المجابهات السياسية بين الطرفين، حيث راح ضحيتها الجزائريون².

4.نشأة المكاتب العربية المدنية:

إذا كانت الجمهورية الثانية - بعد سقوط عرش الملك لويس فيليب - قد وعدت المعمرين بتحقيق مطالبهم خاصة المتعلقة منها بسياسة الإدماج إلا أنها لم تستمر مدة طويلة من الزمن حتى تستجيب لهم بذلك حيث انتهت بنهاية عام 1851 م لتبدأ الإمبراطورية الثانية. حيث نشأت المكاتب العربية المدنية الولائية بتاريخ 08 ماي عام 1854 م بعاصمة كل مقاطعة من المقاطعات الثلاث، تتولى تسيير شؤون الأهالي التابعة لتلك الأقاليم و تخضعها كذلك لتكاليفها المختلف³.

كان هذا التنظيم الإداري مستوحى من المكاتب العربية العسكرية. و كان موظفوها يخضعون لسلطة الوالي. كانت الأقاليم المدنية تزداد اتساعا. ففي خلال شهر مارس من عام 1855 م كان الجنرال "ميسيات (Maissiat)" قائد قسمة سطيف قد لفت انتباه سلطانه العليا حول تجريد الأهالي من أراضيهم: "هناك عشائر بتمامها من قبائل قد جردت تماما من أراضيها". كما كانت هناك رغبة شديدة للهجرة نحو تونس من طرف الأهالي. و قد استلمت الشركة السويسرية 10.000 هكتارا من 20.000 هكتارا، كان من المفروض أن تأخذها. و عندما يستوجب تسليم ما تبقى أخذه من طرف تلك الشركة، فإن السكان الأهالي الباقون سوف يغادرون أوطانهم⁴. و كان رئيس مكتب سطيف قد أشار في تقرير له بتاريخ 31 أكتوبر 1856 م إلى الاضطراب الخطير الذي نجم نتيجة انتزاع أراضي القبائل منها، و أوصى - في آن واحد - إلى توطينها في مكان لا يخشى فيه طردهم.

أما الحاكم العام "رندن" فقد ألح في منشور له في 22 أبريل 1858 م على تطبيق الاستيطان، في حين صرح والي قسنطينة "زوبفيل (Zoepffel)" في رسالة له إلى الجنرال قائد الناحية ما يلي: "يوجد فوق الاستيطان العادل للعرب، مصلحة ذات نظام أكثر سموا، هي مصلحة الاستعمار الأوربي"⁵. و قد عرفت الفترة الواقعة بين سقوط دولة الأمير عبد القادر و 1860 استكمال وضع أهم أسس الإدارة الفرنسية في الجزائر الشمالية.

¹ A.Rey. Goldzeiguer.le Royaume arabe (1830-1854),Alger,1856,1317p, p. 72.

² فركوس صالح: المرجع نفسه، ص. 164 - 165.

³ المرجع نفسه، ص. 165.

⁴ Duval et Warnier ,Bureaux, arabes et colons ,réponse au constitutionnel pour faire suite aux lettres à M ,Rouhier,Paris,1869,8^e, p 163.

⁵ Idem.. p163.

5. الولاية Le Département :

بمجيء الجمهورية الثانية، تحصل ما كان يعرف باسم مقاطعات الجزائر الثلاث(3)، التي كانت الأجزاء المدنية منها تُسير بواسطة مدراء الشؤون المدنية، على تسمية ولايات الجزائر الثلاث، و تم تعيين 3 ولاية لإدارتها بمساعدة مجالس ولائية ثم مجالس عامة، منتخبة بداية من عام 1858. كما أُلغيت المناطق المختلطة (في 1848) و جرى توسيع نطاق المناطق المدنية، مما كان يعني إلحاق الكثير من المناطق الآهلة بالمسلمين - المناطق التي ظلت تحكم إلى ذلك التاريخ بواسطة الضباط العسكريين - و حكمها بواسطة المكاتب العربية الولاية. و سوف يستمر زحف المناطق المدنية و توسيعها على حساب الأراضي العسكرية إلى نهاية 1922.

تدار شؤون الولاية بواسطة الوالي و بمساعدة كاتب عام و مجلس عام، أنشئ سنة 1858، و عين فيه نابليون الثالث عددا من المستوطنين و مسلمين(*) و يهودي واحد، و رؤساء دوائر إلخ.

و قد ظل عدد ممثلي الأهلي محدودا في المجالس العامة الثلاث إلى الاستقلال، كما أن تمثيل الأهالي تم قبل 1908 بواسطة التعيين ثم بالانتخاب بعد إنشاء هيئتين انتخابيتين: حيث ينتخب الذكور الأوروبيون ممثلهم في الهيئة (الواسعة) الأولى، أما الثانية فينتخب فيها العدد اليسير جدا من النخبين (500 ناخبا سنة 1908 منهم 1060 قائدا) المسلمين ستا (06) من ممثلهم في مجلس كل ولاية، و الذين كانوا في معظم الأوقات من "الرسميين"، أي ممن اعتمدت عليهم الإدارة الاستعمارية في تسيير شؤون المسلمين.

و بالرغم من محدودية هذا التمثيل، إلا أن الضرائب القرآنية، التي يدفعها المسلمون، كانت تمثل النسبة الأعلى في ميزانية الولايات، الميزانية التي تنفق أساسا على المشاريع التي تخدم مصالح الأوروبيين.

1.5 الدائرة:

قُسمت المناطق المدنية، في مقاطعات 1845، إلى دوائر يحكم كل واحدة منها نائب لمدير الداخلية و الأشغال العمومية. و بعد ثلاث سنوات من ذلك التاريخ، تحصل رئيس الدائرة على إسم **Sous – Préfet**، الذي يجعل من منصبه و النطاق الإداري الذي يخضع لسلطته هزة وصل بين الولاية و البلدية، ما عدا في مقرات الولايات الثلاث أين يرأس الولاية أنفسهم الدوائر الثلاث. و عليه فرئيس الدائرة هو ممثل الوصاية على البلديات و المحافظات المدنية.

6. المحافظة المدنية Le commissariat civil :

تنظيم إداري، يشبه المكاتب العربية، أنشئ لتسيير أمور المقيمين من الأوروبيين في المناطق العسكرية، بهدف تنمية الاستيطان و من ثمة خلق الظروف الملائمة لإنشاء البلديات¹.

¹ Bulletin officiel des actes du gouvernement pendant les années :1853,1854,1855.serri d'une table chronologique par :M.P de Ménerville conseiller à la cour impériale d'Alger,32.

قبل تعميم المحافظات المدنية عام 1848، كان المحافظ المدني تابعا لسلطة نائب مدير الداخلية، و بعد مرور ذلك التاريخ، أضحي مكلفا بتسيير شؤون محافظته - مراقبة رؤساء البلديات التابعين لإقليمه، و القادة و الشيوخ الأهالي في المناطق المدنية - تحت وصاية رئيس الدائرة¹.

تميز إنشاء المحافظات المدنية بالطابع المؤقت، لأن توسيع المناطق المدنية على حساب المناطق العسكرية حوّل الكثير من تلك المحافظات إلى دوائر عسكرية في المناطق المدنية عام 1845، و إلى بلديات مختلطة في المناطق العسكرية، أين بدأت تختفي بين 1873 و 1875، في حين تكفل الضباط رؤساء المكاتب العربية الولائية بمراقبة الأهالي سياسيا و انفراد رؤساء البلديات بالتسيير الإداري، و كل ذلك بهدف تسريع دمج المسلمين في نمط الحياة الأوروبية عن طريق تفكيك ارتباطاتهم التقليدية (كالنظام القبلي و ملكية العرش مثلا). و على غرار المحافظات المدنية، تميز إنشاء المكاتب العربية الولائية أيضا بالطابع المؤقت، لأن إنشاء البلديات المختلطة أدى إلى اختفائها بين 1866 و 1868².

7. نشأة البلديات:

تجلت أوضح أشكال التمييز بين الأوروبيين و المسلمين في الإدارة البلدية، لأن إنشاء البلديات يقوم أساسا على تسيير شؤون عامة الناس عن قرب، و لما كان "الناس" فئات متباينة في إيديولوجيات الاستعمار، فإن السلطات الفرنسية جعلت من البلدية ذات الصلاحيات الكاملة، الكثيرة الشبه بالبلدية في الوطن الأم، نموذجا - لتسيير شؤون "المتميزين" من تلك الفئات - أي أولئك المتساوين في الحقوق (المواطنين) - و جب على باقي أشكال التنظيم البلدي الأخرى - و هي عادة المعنية بتسيير شؤون المسلمين (أي الأغلبية) - أن ترقى إليها بعد تحمّل سكانها، طوال مرحلة الانتقال تلك، كافة أنواع الإقصاء و اللامساواة و الاستغلال.

تطور التنظيم البلدي من إنشاء اللجان البلدية، خلال سنوات 1830 - 1833، إلى إنشاء المجالس البلدية، بين 1864 - 1837، في مدن الجزائر و وهران و بونة و بجاية و مستغانم، التي عيّنها الحاكم العام رؤساءها (من الفرنسيين) و أعضائها و مستشاريها (من الأوروبيين و الأهالي) و في 1848، حاولت الجمهورية الثانية نقل نظام الانتخابات البلدية إلى الجزائر و منحت الأهالي، الذين تتوفر فيهم بعض الشروط حق الترشح و الانتخاب (باستثناء ما يتعلق برئيس البلدية) شريطة ألا يتعدى إجمالي عددهم 1/3 أعضاء كل مجلس بلدي، غير أن الفرنسيين لجأوا إلى حيلة تخصيص ثلث المقاعد المخصص للمسلمين، للأوروبيين و الأهالي معا، و تزوير انتخابات 29 أكتوبر ثم حل المجالس المنتخبة، عام 1850، و أخيرا العودة إلى نظام التعيين عام 1854، حيث تحصل المسلمون على 1/4 إجمالي المقاعد في البلديات³.

السنة	1854	1856	1859	1860	1861	1863
-------	------	------	------	------	------	------

¹ أمزيان حسين: تاريخ الجزائر 1830 - 1954. المدرسة العليا للأساتذة، قسنطينة. ص. 250 - 251.

² المرجع نفسه، ص. 251 - 252.

³ المرجع نفسه، ص. 252.

عدد البلديات	19	47	49	51	69	71
-----------------	----	----	----	----	----	----

و خلال سنتي 1866 و 1868 و وضعت الأسس النهائية للإدارة البلدية في الجزائر و أنشئت ثلاثة أنواع من البلديات هي:

1.7 البلدية الكاملة الصلاحيات **Communes de plein exercice** :

هي مظهر لتنظيم يعكس حقيقة المشروع الاستعماري في الجزائر و شكل من أشكال الهيمنة على مقدرات المجتمع الريفي الأهلي. و قد أنشئ هذا النوع من البلديات في المناطق المدنية، التي يسكنها العدد "الكافي" من المستوطنين، الذي يسمح بإجراء الانتخابات و ضمان هيمنة الأوروبيين على كافة السلطات التقريرية و المصالح البلدية¹.

ضمنت البلديات كاملة الصلاحيات جهازين: يتكون الأول من رئيس البلدية و نوابه، و يتم تعيينهم لمدة 5 سنوات، أما الثاني فيتكون من المستشارين (أعضاء المجلس البلدي) و يتم انتخابهم بواسطة أربع 4 هيئات انتخابية في البداية ثم بهيئتين فقط. و قد تحصل الأهالي على 1/3 إجمالي مقاعد المجلس البلدي. كان و يجب انتظار سنة 1919 لكي يسمح للمسلمين، بانتخاب رؤسائهم دون السماح لهم بالترشيح ما كُتب عن التمثيل كُتب أيضا عن المساواة في النفقات البلدية، فقد كان المسلمون، الذين يمثل ما يدفعونه من ضرائب و غرامات ما بين 80 و 85 % من مداخيل البلديات، لا يتحصلون سوى على القشور.

2.7 البلديات المختلطة **Les communes mixtes** :

هي تجميع لمراكز الاستيطان الأوروبية) **Centre de colonisation** المعروفة باسم الفرقة الأهلية في البلدية المختلطة **La section indigène de la commune mixte**، التي أنشئت بعد تنفيذ سيناتوس 1863 و اتخذت صفة البديل الاستعماري عن القبائل التقليدية) و القبائل التي لم يمسه القرار المشيخي (سيناتوس كونسيليت)، إلى تاريخ إنشاء البلدية و التي ظلت تحكمها المكاتب العربية، و أخيرا المراكز البلدية الإسلامية **Centre municipaux musulmans** ، التي أنشئت عام 1937².

و قد أنشئت البلديات المختلطة، في بداية الأمر، حول المناطق (الدوائر و الملحقات العسكرية عادة) التي يسكنها الأوروبيون بهدف تحويلها إلى بلديات ذات صلاحيات كاملة، غير أن تحويل التل الجزائري كله إلى منطقة مدنية عام 1870، اضطر السلطات الاستعمارية إلى إنشائها في المناطق المدنية (الجديدة) بداية من سنة 1874، و بين التاريخين (1830 - 1874) أنشئت دوائر كانتونية واسعة (توافق الدوائر القضائية بصفة عامة) في المناطق المدنية و وضعت تحت سلطة المحافظين المدنيين، الذين جرى تعيينهم لإدارة القبائل التي جُمعت في

¹ المرجع السابق ، ص. 252.

² نفسه، ص. 253.

بلديات أهلية، و يُساعده مجلس جماعة المنطقة، الذي يضم قادة القبائل. و قد كان المحافظ المدني، الذي منح صلاحيات مماثلة للتي منحت لضابط المكتب العربي، بمثابة رئيس بلدية و رئيس الدائرة في آن واحد.

تُسير البلديات المختلطة بواسطة مدراء **Administrateurs** يُختارون من ضمن موظفي الإدارة المدنية و قدماء ضباط الجيش الإفريقي، أما بلديات الجنوب، فيحكمها أشخاص يعينون من ضمن ضباط الشؤون الأهلية، و يساعدهم نواب: أحدهم إداري و يؤدي وظيفة ضابط الشرطة القضائية، و نواب (أعضاء) فرنسيون (يمثلون الفرق الفرنسية) و أهالي (يمثلون الفرق الأهلية ثم المراكز البلدية)، و قد ظل الأعضاء المسلمون يمثلون دواويرهم بالتعيين إلى غاية 1919¹.

3.7 بلدية الشعبة و البلدية الأهلية La commune subdivisionnaire et la commune indigène : أنشئت بلديات الشعب العسكرية في المناطق التي يسكنها الأوروبيون (أي التي لم تُلحق لا بالبلديات كاملة الصلاحيات و لا بالبلديات المختلطة) ، و هي عبارة عن تجميع لعدة دواوير و حُكمها بواسطة قائد الشعبة العسكرية (ك رئيس بلدية) و ضباط الدائرة العسكرية (كنواب للرئيس) و شيوخ القبائل، التي أنشئت عقب تنفيذ سنياتوس 1863 (كأعضاء في المجلس البلدي الفرعي)، و قد أوجدت الإدارة مجلسين لتسيير هذا النوع من البلديات:

—مجلس الشعبة: و يضم قائد الشعبة و قادة الدوائر العسكرية و ضباط المكاتب العربية و أعيان القبائل.

—مجلس الجماعة: المتكون من ما بين 8 و 12 عضوا (8 لكل 1000 ساكن، 12 فما فوق لكل 1500 ساكن) والذي يرأسه الشيخ أو القايد.

لم يُنشأ بين 1870 و 1874 سوى 15 بلدية شعبية، حُوّلت مباشرة بعد صدور قرار 1874/11/13 إلى 29 بلدية أهلية، و رغم إلغاء المناطق العسكرية عام 1922، إلا أن البلديات الأهلية و البلديات المختلطة ظلت موجودة إلى غاية 1956.

و للوالي العام أن يصدر قرارات نيابية عن وزير الداخلية فيما يتعلق بالمسائل الإدارية الخاصة و لا تنفذ تلك القرارات إلا إذا نشرت في الجريدة الرسمية الجزائرية².

8. الاجتياح الفرنسي لمدينة قالمة :

تقع قالمة علي بعد حوالي 2000 متر علي الجهة اليمنى من جبال سيبوس ، و تحتل المنطقة علي جملة من السهول الواسعة و الجميلة، الجاهزة للري و مما لا يدع مجالا للشك سيكون الازدهار الكامل للمؤسسات التي ستقام هناك ، لذلك عملت الإدارة الفرنسية علي

¹ المرجع السابق ، ص، 254 .

² نفسه، ص ، 255 .

احتلال هذا الموقع الاستراتيجي قبل حتي سقوط قسنطينة سنة 1836 م و تتخذ من قلعة موقعا عسكريا لها مهيكل للهجومات ضد المقاومات الشعبية¹.

9. بداية التقسيم الإداري لمدينة قلعة :

تم تكريس إنشائها رسميًا بموجب مرسوم ملكي صادر في 20 جانفي 1840. جلب النداء الذي وجهه هذا الإجراء الأخير للروح الاستعمارية ثمارًا سريعة بحيث أصبحت قلعة اليوم تمتلك بالفعل جميع عناصر الوجود البلدي الطيبة غير الودية للتربة تدعم جهود المستوطنين. كما أن سوق قلعة ، الذي يقام مرتين في الأسبوع ، يثير بالفعل صفقات مهمة في الماشية والصوف والزيت والحبوب. قلعة هي عاصمة منطقة يديرها مفوض مدني ، ومقر قاضي الصلح. سيكون المحيط المجتمعي هو المحيط ، وسيشمل كأقسام من بلديات المستعمرات الزراعية في هليوبوليس وميليسيمو التي أنشئت².

يزيد توزيع عدد سكان منطقة البلدية على نحو 2000 هكتار وتنقسم على النحو التالي: - الفرنسية ، 1,630. - الأوروبيون ، 470. - المسلمين ، 280. - سكان إسرائيل الأصليين 180. المجموع 2580. تقدر عائدات البلدية بـ 70000 فرنك. تتكون الهيئة البلدية من أحد عشر عضوا هم:

1. رئيس البلدية وأربعة نواب منهم ثلاثة عن الأقسام الريفية.
2. ستة مستشارين بينهم خمسة فرنسيون وأوروبي واحد.
3. رؤساء البلديات هم رؤساء المجالس البلدية و بدورهم النواب جزء من هذا التكتل بأصواتهم الاستشارية.
4. تعيين و إمضاء علي نواب رؤساء البلديات التسع المذكورين أعلاه و مستشاريهم من قبل الحاكم العام في الجزائر و ذلك باقتراح من المحافظين³.

و لقد اعتمدت الإدارة الاستعمارية مع بداية سنة 1844م علي تقسيم جديد و هذا بعد سقوط قسنطينة وهزيمة الحاج أحمد باي فقد أقامت تقسيمات إدارية في الشرق الجزائري بما يسمح لها لتسهيل إدارتها ميدانيا من خلال المكاتب العربية والقيادات ،ففي مقاطعة عنابة حسب وثيقة عثرنا عليها تنشر أول مرة من الوزارة الحربية⁴ ، أقيمت ثلاث تقسيمات و هي : القالة ،قلعة ، عنابة .و سينطبق عليها التنظيم البلدي للمقاطعات مثل ما سبق و ذكرنا بحيث يكون السلم الإداري هرمي تعود في إدارة هذه المناطق الثلاث إلي مقاطعة عنابة .

10. تطور التنظيم الإداري الفرنسي لمنطقة قلعة :

¹ F.Gomot ,Ancien Employé au ministre de la guerre: Annuaire de l'Algérie ,l'Algérie est désormais et pour toujours Français,Paris,1842.p 237.

² Bulletin officiel des actes du gouvernement pendant les années,opcit,p,37.

³ Idem 37.

⁴ Archives de Vincennes, ministre de la guerre, H229,1844-1889.Commandement , 2^e Subdivision, Bône.

نص المرسوم الصادر في 9 ديسمبر 1848 بشأن التنظيم العام للجزائر على تقسيم أقاليم المقاطعات الثلاث الجزائر العاصمة وهران وقسنطينة إلى مقاطعات. من بين المقاطعات الثلاث الأصلية (قسنطينة وعنابة وسكيكدة)، انتقلت دائرة قسنطينة بسرعة إلى 4 ثم 6 وأخيراً 7 مناطق، كانت منطقة قالمة هي الأولى من هذه المناطق: أقيمت بموجب مرسوم إمبراطوري في 13 أكتوبر 1858، تضمنت في الأصل ثلاث بلديات فقط: قالمة وسوق أهراس ودوفيفي (بوشقوف)، وانضمت البلدية الأخيرة في عام 1861 إلى مقاطعة عنابة. أعيد تشكيل منطقة قالمة بموجب مرسوم صادر في 27 يوليو 1875، وهي منطقة تقع ضمن اختصاص قضاة صلح قالمة وسوق أهراس¹، و كان قاضي الصلح في قالمة موجود منذ سنة 1849 و هو **M.Cammaratin** و لم يكن مهام هذا الجهاز الإداري المستحدث النظر في القضايا المستعصية للمعمرين إلا في التحقيق و إرسالها إلي فرنسا وعلي عكس ذلك كان بالنسبة للأهالي . كانت هذه المنطقة آنذاك تتكون فقط من بلديات كاملة الصلاحيات: قالمة، كلوزل (عين حساينية)، **gallieni** (بوعاتي محمود)، قلعة بو صبع، هليوبوليس، ميليزيمو (بلخير)، وسوق أهراس. ينطبق الإنشاء شبه المصاحب لمؤسسة البلديات المختلطة منطقياً في إقليم قالمة.

11. إدارة و تقسيم الاستعمار للقري و الدواوير القاهلية :

كان أكثر انشغال الإدارة الاستعمارية في فترة الجمهورية الفرنسية الثانية و حتي بعد قيام الإمبراطورية الثانية هو الإسراع قدر الإمكان في إحكام السيطرة علي المناطق الجزائرية التي قامت باحتلالها و تفعيل جهاز الإدارة بها و كذا إخماد المقاومات و جلب المعمر لتغيير شكل و ديموغرافية البلاد ، و حتي المناطق الأهلة بالجزائريين في الجبال و القري و الأرياف لم تبتعد سياسة الإدارة الفرنسية عنها كثيرا فإذا لم تشرف علي تقسيمها و إدارتها مباشرة عن طريق المكاتب العربية ، أشرفت عليها من خلال الأهالي أنفسهم أو من خلال الخطاطين و في كثير من الأوقات عمل الاستعمار علي التخلص من رؤساء الأهالي و إخضاعهم للسلطة المباشرة للمكاتب العربية لأنه في نظرهم كان لهم تأثير علي الأهالي و من هؤلاء نذكر منهم القائد لخضر بن مراد قايد الجرفة ، الطيب بن زرقين قايد المادور و غيرهم² .

وفي شأن رسم الحدود الفاصلة بين القبائل فقد عثرنا علي خارطة قرية الخزارة تنشر أول مرة مؤرخة في 1866 و التي تقدر مساحتها بـ: 286 هكتار ، توضح الحدود السياسية بين القبائل المحيطة بها من قبل الإدارة الاستعمارية³.

و في كثير من الأحيان كان الأهالي هم الذين يرسمون الحدود الفاصلة بين قراهم و مداشرهم و ذلك تحت ضغط الاستعمار و جبروته و هذه السياسة الناظر إليها يري بأنها تقسيم و تفصيل لكن استراتيجية فرنسا كانت أبعد من ذلك ففي هذا التنظيم كانت تتوسع علي حساب الشيوخ و تفرض القوانين و في نفس الوقت تبسط إدارتها علي الأهالي و قد عثرنا في ذات السياق علي وثيقة تاريخية في غاية الأهمية مؤرخة بالعربية و بالفرنسية توثق الحدود التي تحت حكم القايد بولعراس و بتفويض من الإدارة الاستعمارية برسم حدوده التي تمتد من الخزارة الي النشماية من الجهات الجبلية و الريفية عبر الدواوير و القري التي تنتمي إليه إداريا و فيها يبدأ: "بالحمد و الصلاة علي

¹ Bulletin officiel du Gouvernement général de l'Algérie, Alger, 1861, p21.

² Archives nationales de France, FRANOM16_8FI_428_V066N062. 02 الوثيقة رقم

³ Archives nationales de France, FRANOM39_GGA22kk_067_0042.05 الوثيقة رقم

الرسول صلي الله عليه و سلم ، هذه تذكرة بيد حاملها الشيخ بولعراس في حدود بلاده و صل تحت بيده من حكم السلطان أفرانسا... هذا الحدود المرسومة نظرونها بأعيننا و صححنا أمرها ..."¹.

و لقد عثرنا علي وثيقة مؤرخة في 18/09/1869 توضح التقسيم الإداري بين القبائل القلمية و ترسم الحدود السياسية بينها و هذه مثلا قرية قبيلة ولاد عادي تحدد الوثيقة التي بحوزتنا، موقعها الجغرافي و تبعيتها للبلدية و الدائرة و المقاطعة و المدينة من خلال مواد قانونية تعرف الأملاك التي تحوزها وهي ممضاة من طرف الإمبراطور نابليون الثالث، و تتربع هذه المنطقة علي 4,728 هكتار بدورها قامت السلطات الاستعمارية بتقسيم مساحة هذا الإقليم إلى مساحات من خلال مرسوم ملكي آخر كالتالي²:

1. الأراضي الملكية تقدر مساحتها بـ: 159 هكتار.
2. الأراضي ذات الملكية الجماعية المخصصة للزراعة و المشاتي تقدر بـ: 2078 هكتار.
3. الاراضي ذات المنفعة المشتركة : مقابر ، أراضي ، طرقات تقدر بـ: 2373 هكتار.
4. غابات تقدر بـ: 33 هكتار .
5. أراضي الدومان تقدر بـ: 82 هكتار .

خاتمة:

صحيح الإدارة الفرنسية بدأت منذ الاحتلال في تقسيم الجزائر و محاولة إدارتها يشتي الطرق لكن المقاومات و التضحيات الجزائرية لم تمل في تقديم النفس رغم الالة الوحشية للاستعمار.

ومهما يكن من أمر فان النظام المدني سيطر علي مجريات المور بعد الإمبراطورية الثانية خاصة ، اثر نهاية ثورة المقراني وتراجع الإدارة العسكرية أمام مطالب المعمرين علي حساب تهجير الجزائريين و قتلهم و إبادتهم حتي يتم التوسع أكثر والحاق الأراضي التي ظلت مستعصية و الذهاب مباشرة إلى الإدارة الفعلية للجزائريين .

قائمة المصادر و المراجع:

¹ ينظر إلي الملحق، الوثيقة رقم 04. Archives nationales de France,FRANOM39_GGA22kk_050_0012.

² ينظر إلي الملحق ،الوثيقة رقم 03. Archives nationales de France,FRANOM39_GGA22kk_060_0006.

1. الأرشيف الفرنسي:

1. Archives nationales de France, FRANOM16_8FI_428_V066N062 .
2. Archives nationales de France, FRANOM39_GGA22kk_067_0042.
3. Archives nationales de France,FRANOM39_GGA22kk_050_0012.
4. Archives nationales de France,FRANOM39_GGA22kk_060_0006 .
5. Archives de Vincennes, ministre de la guerre, H229,1844-1889.Commandement , 2e Subdivision, Bône.

3. المصادر و المراجع بالعربية :

1. أمزيان حسين: تاريخ الجزائر 1830 – 1954. المدرسة العليا للأساتذة، قسنطينة.
2. حمدان خوجة: المرأة، تقديم و تعريب و تحقيق محمد العربي الزبيري. الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر 1975.
3. فركوس صالح: ادارة المكاتب العربية و الاحتلال الفرنسي للجزائر، البصائر الجديدة للنشر و التوزيع، ط1 2013،

2 . المصادر و المراجع بالفرنسية :

1. A.Rey. Goldzeiguer.le Royaume arabe (1830-1854),Alger,1856,1317p
2. Bulletin officiel du Gouvernement général de l'Algérie, Alger, 1861.
3. CH.R Agéron. Histoire de l'Algérie Contemporaine. (1830-1873)Paris1974.
4. CH. A. Julien : Histoire de l'Algérie contemporaine (1821 – 1871), Paris 1964.
5. Duval et Warnier ,Bureaux, arabes et colons ,réponse au constitutionnel pour faire suite aux lettres à M ,Rouhier,Paris,1869,8e.
6. F.Gomot ,Ancien Employé au ministre de la guerre: Annuaire de l'Algérie ,l'Algérie est désormais et pour toujours Français,Paris,1842..
7. M.P de Ménerville conseiller à la cour impériale d'Alger: Bulletin officiel des actes du gouvernement pendant les années :1853,1854,1855.serri d'une table chronologique .

الملاحق:

المؤلف: فركوس ياسر

العنوان: إدارة و تقسيم المدن الجزائرية خلال فترة الاحتلال الفرنسي -مدينة
قائمة آغودجا-1830-1870من خلال وثائق تنشر أول مرة .



لخضر بن مراد قايد الجرفة ، الطيب بن زرقين قايد المادور . الأرشيف الفرنسي صورة تنشر أول مرة

Pu le plan d'ensemble à l'appui
Pu l'arrêté constitutif de la djema des
Pu les bulletins portant détermination des
différents groupes de terres contenus dans la tribu.
Pu l'avis du Conseil du Gouvernement
Sur le rapport de notre Ministre Secrétaire
d'Etat au département de la guerre et sur les
propositions du Gouverneur Général de l'Algérie
avons décidé et décidons ce qui suit

Article 1^{er} — Le territoire des Beni Addi, cercle
de Guelma subdivision de Bone province
de Constantine territoire délimité par
notre décret en date de ce jour est constitué
en un douar qui conserve le nom de la
tribu et répartit ainsi qu'il suit, conformément
aux propositions contenues dans l'ensemble
des documents ci dessus visés:

M. el K. (Concessionnaire)	139,00
Terrains collectifs de cultures et moutons	2092,00
Terres de parcours	33,32,80
Biens communaux	1 " " 33,32,80
Domaine de l'Etat	1 " " 33,32,80
Domaine public	82,52
Total	4738,17,60

Article 2 — Les droits d'usage que les indigènes
du douar exercent dans les forêts situées
dans les tribus des Selis et du Caya
sont

sont provisoirement maintenus sous la surveillance
du service forestier.

Les trente trois hectares, vingt deux ares
quatre vingt centiares, (33,22,80) de forêt
compris dans le territoire des Beni Addi
restent libres de toute servitude.

Article 3 — Notre Ministre Secrétaire d'Etat
au département de la guerre et le Gouverneur
Général de l'Algérie sont chargés, chacun
en ce qui le concerne, de l'exécution du
présent décret.

Fait à Compiègne le 12^{ème} 1869

Signé: Napoléon

par l'Empereur

Le Ministre Secrétaire d'Etat de la guerre

signé: Gal. de Baud

Pour copie conforme

Le Colonel chef du bureau politique en mission

Le Lieutenant Colonel sous-chef

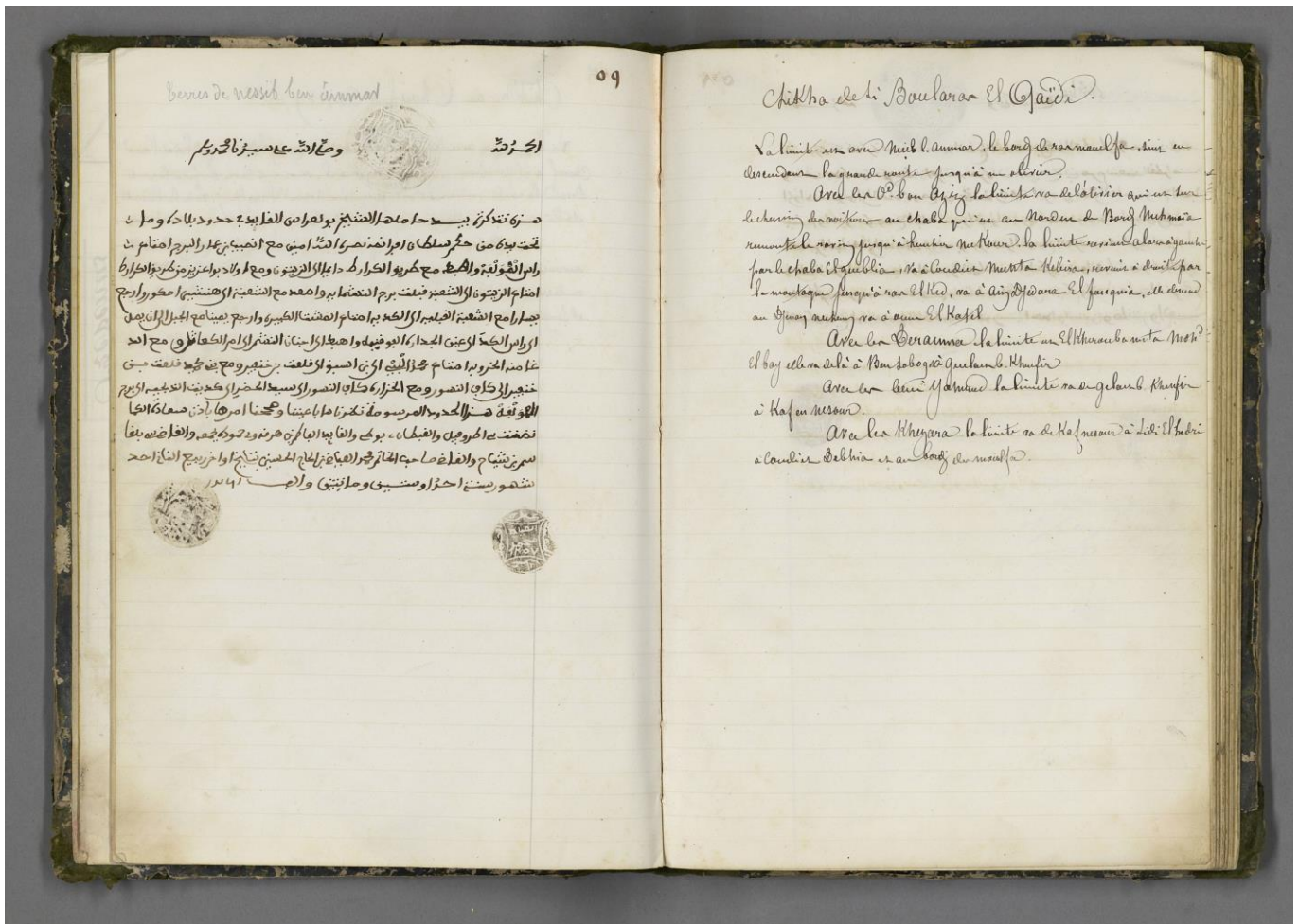
signé: Drogemol

Pour copie conforme

Le Chef de 13^{ème} directeur provincial des affaires arabes

signé: S. A. S. S. A. S.

Enregistré gratis à l'Administration
le 12^{ème} 1869



نص ما جاء في الوثيقة :

"هذه تذكرة بيد حاملها الشيخ بولعراس القايد في حدوده و ما وصل تحت بيده من حكم السلطان أفرانسا نصره الله أمين مع اصيب بن عمار البرج متاع تراس المولفة و اهبط مع طريق الكرارط دايم الي الزيتون ز مع أولاد بو أعزيز من طريق الكرارط امتاع الزيتون الي السعبة قبلت برج النشماية و اصعد مع الشعبة الي همشير أمكدر وارجع يسارا الي الشعبة القبلية الي الكدية امتاع المشتة الكبيرة و ارجع يمينا مع الجبل الي أن يصل الي راس الكدا الي عين الجدارة الفوقية واهبط الي جنان النشمة الي أم الكعائل و مع الدغامنة الخروبة امتاع محمد البي الي بن سبيغ الي قلعة بن خنفي ومع بن يحمدا كاف النسور الي سيد الحضرا الي كدية الندلجية الي برج المولفة هذا الحدود المرسومة نظرنها بأعيننا و صححنا أمرها بإذن سعادة الكامندنت سي اطروفيل و القبطان بوطي و القايد الفاطم بن هرفة و حمودة يحمدا و القاضي سي بلقاسم بن شياح و القاضي صاحب الخاتم محمد بن عياض بن الحاج الحسيني بتاريخ أواخر ربيع الثاني أحد شهور سنة 1861م."

